

الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

-دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (1991-2020) -

## Tax reforms in order to develop the de facto fiscal space in Algeria

-A standard study with the var model 1991-2020-

سعيد ايمان<sup>1</sup>، شيببي عبد الرحيم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي بمغنية (مخبر LEPPESE)، الجزائر said.imane@cumaghnia.dz

<sup>2</sup> المركز الجامعي بمغنية (مخبر LEPPESE)، الجزائر chibirahim@yahoo.fr

تاريخ النشر: أفريل 2023

تاريخ القبول: 29 مارس 2023

تاريخ الاستلام: 22 ديسمبر 2022

### ملخص:

تهدف الورقة البحثية الى تحليل أثر استجابة الحيز المالي الفعلي في الجزائر خلال الفترة 1991-2020 للتغيرات التي تحدث على مستوى تعبئة الإيرادات الضريبية وذلك للمساعدة في تصميم السياسات المناسبة التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر. وبالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي var للفترة الممتدة من (1991-2020)، توصلت نتائج الدراسة القياسية الى ان متغير الإصلاحات الضريبية له أثر إيجابي على متغير الحيز المالي الفعلي في مدة زمنية تقدر بثلاثة سنوات ولكن بعد هذه الفترة يبدأ أثره بالتناقص حتى يصبح سلبي، لذلك يجب أخذ هذه النتائج بعين الاعتبار لزيادة تعبئة الإيرادات الجبائية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الحيز المالي الفعلي؛ الضغط الضريبي؛ نظام MTRS؛ نموذج Var؛ الجزائر.

تصنيف JEL: E62؛ H30؛ H20؛ C13

### Abstract:

The aim of this research paper is to analyze the impact of the response of the de facto fiscal space in Algeria during the period 1991-2020 to the changes taking place at the level of tax revenue mobilization in order to help design appropriate policies that would achieve financial sustainability in Algeria. Based on the VAR self-regression vector model for the period from (1991-2020), the results of the standard study concluded that the variable of tax reforms has a positive impact on the variable of the actual financial space in a period of time estimated at three years, but after this period its impact begins to decrease until it becomes negative, so these results should be taken into account to increase the mobilization of tax revenues

Keys words: de facto fiscal space; tax pressure; MTRS system; VAR model; Algeria.

JEL classification codes: E62؛ H30؛ H20؛ C13

المؤلف المرسل: سعيد ايمان، الإيميل: [said.imane@cumaghnia.dz](mailto:said.imane@cumaghnia.dz)

## تمهيد:

تكتسي الضرائب أهمية خاصة في حياة المجتمع والدولة؛ ففي 1917 جاء الاقتصادي "Schumpeter" بفكرة أن الضرائب هي شكل التمويل الذي تستخدمه الدولة (Schumpeter, 1991) فهي تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العامة. فالضريبة بمفهومها الحديث لم تعد أداة محايدة بل أصبحت أداة تدخلية توظفها الدولة في خدمة الأغراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية (تعبّر عن سياسة الدولة التدخلية)، وذلك من اجل تحقيق أهداف مجموعة البنك الدولي المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بحلول عام 2030، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة يسعى العالم منذ سنوات لاتخاذ تدابير جادة من أجل إقرار قواعد ضريبية شاملة، تساهم في تعزيز عدالة وكفاءة النظام الضريبي العالمي، ففي أكتوبر 2021، أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فرض حد أدنى لضريبة أرباح الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 15% بدءاً من عام 2023.

تبدو الحاجة إلى الإصلاح الضريبي ملحةً عند عدم فعالية النظام الضريبي المطبق في تحقيق أهداف السياسة الضريبية المتبغاة؛ ولاسيما الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الفجوات التضخمية والانكماشية، بوجه عام فالضرائب بمثابة العمود الفقري المالي لقدرة الدولة وقد لخص ابن خلدون ذلك في مقولته الشهيرة "عندما تكثر الجباية، تشرف الدولة على النهاية"

وفي هذا الصدد تهدف الورقة البحثية الى تحليل أثر استجابة الحيز المالي الفعلي في الجزائر خلال الفترة 1991-2020 للتغيرات التي تحدث على مستوى الإيرادات الضريبية وذلك للمساعدة في تصميم السياسات المناسبة التي من شأنها تحقيق الاستفادة المالية في الجزائر. وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية وانطلاقاً من ذلك وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية التالية: كيف تؤثر الإصلاحات الضريبية على مؤشر الحيز المالي الفعلي؟ وهل هناك طرق لزيادة الإيرادات الضريبية؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها ان الإصلاحات الضريبية لها أثر إيجابي مستمر على الحيز المالي الفعلي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1991-2020 كما ان توفر بيئة مؤسسية جيدة وحرية اقتصادية وسياسية (ديمقراطية) من شأنه ان يحسن من أثر الإصلاحات الضريبية على الحيز المالي الفعلي.

وعليه سنقترح تقسيم هذه الدراسة الى ستة اقسام: بعد التقديم واستعراض اهم الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع، يقوم القسم الثاني باستعراض المحتوى النظري للدراسة من تعاريف لـ الحيز المالي مع التطرق لاهم ابعاده ومؤشرات حسابه، كما قمنا فيه بالإشارة الى استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل نظام (MTRS) لزيادة الإيرادات الضريبية، بينما يصف القسم الثالث واقع الإيرادات الضريبية ومؤشر الضغط الضريبي في الجزائر، القسم الرابع خصصناه للدراسة التطبيقية لدراسة أثر المتغيرات المفسرة على متغير الحيز المالي الفعلي في الجزائر بنموذج VAR وذلك بعد وصف متغيرات النموذج وتلخيصها في جدول . اما القسم الخامس يتضمن نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها والقسم الأخير خصصناه لتلخيص النتائج واقتراح التوصيات المتعلقة بالإيرادات الضريبية قصد تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري.

## 1. الدراسات السابقة:

■ دراسة (Sèna & Brun, 2020) تحت عنوان "TAX reform and fiscal space developing countries"، اختبرت هذه الدراسة أثر الإصلاحات الضريبية على الحيز المالي في البلدان النامية، وبالاعتماد على بيانات panel العشوائية لـ 99 دولة نامية (منها 37 من أقل البلدان نمواً) للفترة الممتدة من 1980-2015. وتوصلت النتائج الى ان الإصلاحات الضريبية ترتبط بشكل إيجابي وأكبر بالحيز المالي في الدول النامية، ويزداد هذا الارتباط بشكل خاص

## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

بالنسبة لأقل البلدان نمواً مقارنة بمجموعة البلدان الأخرى في العينة الكاملة، كما توصلت النتائج أيضاً إلى أن زيادة درجة الانفتاح على التجارة الدولية، سيرفع التأثير الإيجابي للإصلاح الضريبي على الحيز المالي.

■ دراسة (Aizenman, Yothin, Hien, & Donghyun, 2019) بعنوان Fiscal space and government-spending and tax-rate cyclical patterns: A cross-country comparison, 1960–2016، حاول الباحثون تقدير الحساسية الدورية للسياسة المالية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان النامية كما اهتموا بتحديد العوامل التي تفسر الإنفاق الحكومي وسياسة الضرائب في عينة الدراسة، وبالاعتماد على نموذج panel وبيانات متاحة للفترة 1960–2016، توصلت النتائج إلى أن نسبة الدين العام إلى القاعدة الضريبية قوية، مقارنة بالدين العام / الناتج المحلي الإجمالي مقياس للحيز المالي المحدود ويوفر تفسيراً أكثر قوة لتقلبات الإنفاق الحكومي ولكن العكس صحيح عندما يتم احتساب الاستثمار الرأسمالي في الإنفاق الحكومي.

■ دراسة (Isabel, Matthew, & Kalaivani, 2017) والتي كانت تحت عنوان Fiscal Space for Social Protection and the SDGs: Options to Expand Social Investments in 187 Countries، اهتم الباحثون في هذه الدراسة بإبراز أهم الطرق التي من شأنها أن تزيد من مساحة الحيز المالي، فقد قدم الباحثون ثمانية خيارات ينبغي استكشافها لتوسيع الحيز المالي وتوليد الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتمثلت هذه الخيارات في ( إعادة تخصيص النفقات العامة، زيادة الإيرادات الضريبية، توسيع تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة، الضغط من أجل المساعدة والتحويلات، القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، استخدام الاحتياطات المالية واحتياطات النقد الأجنبي، إدارة الديون من خلال الاقتراض أو إعادة هيكلة الديون القائمة، اعتماد إطار اقتصادي كلي أكثر ملاءمة ) ، وقد بينت النتائج أن العديد من الدول التي من بينها البرازيل، استخدمت ضريبة المعاملات المالية لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية ، في حين غانا وليبيريا وجزر المالديف فرضت ضرائب على السياحة وبالتالي فإن عدد كبير من البلدان يقوم بزيادة الضرائب على الاستثمارات الاجتماعية - ليس فقط على الاستهلاك ولكن أيضاً على الدخل وأرباح الشركات والممتلكات .

■ دراسة (شبيبي و شكوري، 2022) التي كانت بعنوان "الحيز المالي و حدود الدين العام"، حاول الباحثون في هذه الدراسة تحليل الاستدامة المالية من خلال تقدير دالة رد الفعل المالي في الجزائر من 1990 - 2020، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً ونماذج العتبة توصلت نتائج الدراسة الوصفية والقياسية إلى وجود مستوى عتبة في نسبة الدين (سقف للدين أو الهاوية المالية)، يساوي تقريباً 17.61% فوقها يجب أن يهتم صناع القرار بالإجراءات التصحيحية لتجنب الإعسار المالي.

■ دراسة (RATHIN, ANTOINE, & EMMANUEL, 2007)، التي كانت تحت عنوان FISCAL SPACE FOR WHAT? ANALYTICAL ISSUES FROM A HUMAN DEVELOPMENT PERSPECTIVE ، تقترح هذه الورقة إطار تحليلي للحيز المالي مع إبراز أهم الأدوات السياسية لتأمين الحيز المالي لتمويل استراتيجية التنمية الوطنية. بحيث وضح الباحثون أن احتمالية وجود حيز مالي إضافي ترتبط بثلاثة أسباب ذات والتي تتمثل في ( تحديد نطاق تبديل الإنفاق من خلال حجم القطاع العام المرتبط بإنتاج الدولة ، إمكانية معالجة عدم الكفاءة الإنتاجية من خلال برامج تنمية القدرات طويلة الأجل التي تحد من قدرة البلدان منخفضة الدخل على تأمين الحيز المالي من خلال سياسة تبديل الإنفاق النشط على المدى القصير ومعالجة قيود الاقتصاد السياسي للإصلاحات أمر بالغ الأهمية لتحقيق تحسين توزيع الدخل الذي غالباً ما يمثل قيداً ملزماً للتنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، بالإضافة إلى ذلك ، فإن التقييمات القطرية المفصلة للأداء الضريبي ونسبة حدوثها تحتاج إلى تحديد إصلاحات السياسة التي ستعزز الإيرادات

الحكومية. كما يجب تعزيز آليات السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية لحماية الفقراء والفئات الضعيفة من السكان للحد من تعرض البلدان للصدمات.

- دراسة (Gnangnon, 2018) بعنوان "Export product concentration and De Facto Fiscal Space: Does openness to international trade matter?"، حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز العلاقة بين التجارة والحيز المالي بما في ذلك حجم الصادرات، وبالاعتماد على مجموعة بيانات panel تضم 145 دولة، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء خلال الفترة 1984-2010 توصلت النتائج التجريبية إلى أن تأثير تركيز الصادرات على الحيز المالي يعتمد على مستوى التنمية ودرجة انفتاح البلدان على التجارة الدولية.
- دراسة (Tibulcă, 2021) والتي كانت بعنوان: "Debt Sustainability: Can EU Member States Use Environmental Taxes to Regain Fiscal Space?"، اهتم الباحث في هذه الدراسة بتحليل الضرائب البيئية (ضرائب الطاقة، ضرائب التلوث، ضرائب النقل، ضرائب الموارد) واعتبرها كحل محتمل لإعادة بناء الحيز المالي وبالتالي تحسين القدرة على تحمل الديون في الاتحاد الأوروبي. طريقة البحث المستخدمة لدراسة تأثير الأنواع الأربعة للضرائب البيئية على الحيز المالي هي نموذج panel الديناميكي، المقدر باستخدام الطريقة العامة للحظات (GMM). بحيث توصلت النتائج إلى أن جميع الفئات الأربع للضرائب البيئية يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على استعادة الحيز المالي وتحسين قدرتها على تحمل الديون كما أضاف الباحث على أن نتائج البحث تظهر أن أقوى تأثير إيجابي على الحيز المالي سيتحقق من خلال ضرائب الطاقة وضرائب النقل.

## 2. الإطار النظري:

### 1.2 مفهوم الحيز المالي:

يستخدم مصطلح الحيز المالي (Fiscal space) في الإشارة لمرونة الحكومة في خيارات الإنفاق، وبشكل أكثر عمومية، للرفاهية المالية للحكومة. فقد عرف بيتر هيلر الحيز المالي بأنه "توافر مساحة في ميزانية الحكومة تسمح لها بتوفير الموارد للغرض المنشود دون تعريض استدامة مركزها المالي أو استقرار الاقتصاد للخطر"، ويضيف هيلر موضحاً فكرته بالقول "إن الحيز المالي ينبغي أن يوجد أو يتم خلقه" (Heller P. S., 2005a, p. 3)، و بدءاً من تعريف هيلر الأولي فسر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الملاءة المالية على أنها "قدرة الحكومة الحالية والمستقبلية على خدمة ديونها" (IMF and WB, 2006, p. 14) وتتماشى هذه الفكرة مع مفهوم "القدرة على تحمل الديون" الذي جاء به (Ostry, Ghosh, 2010) (Kim, & Qureshi, 2010, pp. 6-8)، في حين ربطت لجنة التنمية (2006) تعريف الحيز المالي بالمخاوف المتعلقة بالآثار قصيرة الأجل للزيادة في الإنفاق العام وتأثيرها على استقرار الاقتصاد الكلي (Development Committee, 2006, p. 19). وبالتالي يمكن القول إن الحيز المالي هو "التمويل المتاح للحكومة نتيجة تطبيق إجراءات وسياسات محددة ساهمت في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، في ظل توفر بيئة اقتصادية ومؤسسية تضمن فاعلية هذه الإجراءات لبلوغ أهداف التنمية" وهذا حسب ما جاء في تقرير (Bloch, Bilo, & Helmy, 2019, p. 22).

### 2.2 أبعاد الحيز المالي<sup>1</sup>:

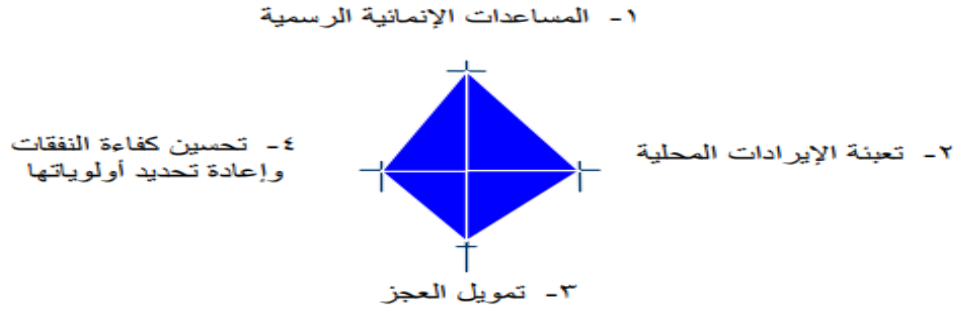
واستكمالاً لمفهوم الحيز المالي المذكور سابقاً، وبالتركيز على الجوانب المختلفة لسياسة تعبئة الموارد، وضعت لجنة الأمم المتحدة للتنمية (2006) إطاراً مرئياً لتمثيل الحيز المالي الإجمالي المتاح في بلد ما، وناقشه لاحقاً روي وآخرون (2007). ويعرف هذا

<sup>1</sup>- للاطلاع أكثر على أبعاد الحيز المالي اطلع على تقرير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (2006) وبيتر هيلر (2005).

## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

الإطار باسم "الحيز المالي الماسي" (Fiscal space diamond)<sup>2</sup>، والذي يتضمن أربع محاور أساسية تمثل الأدوات المالية التي يمكن للحكومات من خلالها تعزيز الحيز المالي<sup>3</sup>، يمكن إيجازها في الشكل (2):

### الشكل رقم 02: الحيز المالي الماسي (The Fiscal Diamond)



Source : (Roy, Heuty, & Letouzé, 2007, p. 6)

فعند تحليل الحيز المالي للبلد، يجب تحليل كل ركيزة من الركائز الأربع لتحديد إمكاناته لتعبئة الموارد، وتستند أبعاد الحيز المالي الماسي على عدد من الإجراءات والسياسات، وفي تقرير لـ مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل (2019) تم اختيار المؤشرات المستخدمة لتمثيل كل بُعد من أبعاد الحيز المالي وفقاً لتوافر البيانات وملاءمتها (انظر الجدول رقم 1).

### جدول رقم 01: مؤشرات مثلث الحيز المالي

المعيار	المعادلة	البعد
يتم استخدام العائدات الضريبية لكل بلد حسب أعلى مستوى في المنطقة (إيرادات الضرائب الجزائرية أي ما يعادل 26.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).	$1 - \frac{\text{country's tax revenues as a percent of GDP}}{0.268}$	تعبئة الموارد المحلية
يكون معيار تمويل الدين نسبته 40 في المائة من الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الذي يقترحه صندوق النقد الدولي للبلدان النامية. بالنسبة للبلدان التي تزيد فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 40% تكون النتيجة سلبية.	$1 - \frac{\text{country's gross debt as a percent of GDP}}{0.4}$	تمويل العجز
يتم حساب المؤشر بحساب 75% من التوزيع (أي ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي).	$1 - \frac{\text{Country's spending on energy subsidies as a percentage of GDP}}{0.7}$	إعادة برمجة النفقات

المرجع: تقرير لـ مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل (2019)

كما يمكن قياس مدى الإصلاح الضريبي بمؤشر الاختلاف شبه المتري<sup>4</sup> (Bray & Curtis, 1957).

<sup>2</sup>- الحيز المالي الماسي " (Fiscal space Diamond): يمثل أداة لتقييم مختلف الأدوات المالية التي يمكن أن يستخدمها بلد ما لتمويل استراتيجية إنمائية وطنية (يحدد كيفية تمويل التنمية). والهدف منه هو معالجة الأسئلة التي تنشأ عندما يرغب صانعو السياسات في معرفة الإمكانيات المالية العامة الكلية لزيادة الحيز المالي لتحقيق أهداف السياسة المقصودة.

<sup>3</sup>- تعزيز الحيز المالي: بمعنى يمكن للحكومات ان تخلق حيزاً مالياً من خلال الأنواع المذكورة سابقاً.

## 1.2.2 تعبئة الإيرادات المحلية (الإصلاح الضريبي: Raising Revenues)

يمكن فهم تعبئة الإيرادات المحلية على نطاق أوسع على أنها الآليات المختلفة التي تستخدمها الحكومة لتمويل نفقاتها، ويشير إطار الحيز المالي الماسي إلى أنه يمكن للبلدان أن تخلق حيزًا ماليًا من خلال استخدام أدوات ضريبية وغير ضريبية لجمع عائداتها (تنفيذ إصلاحات ضريبية) (Carolina, Charlotte, Imane, Rafael, & Fabio, 2019, p. 23). نظراً لاعتبارها أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ بها، وهي أيضاً تشكل أعلى حصة في الإيرادات العامة. (Development Committee, 2006, p. 15)، كما يمكن توسيع الحيز المالي من خلال خلق دخل إضافي وذلك بإدخال ضرائب جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية الحالية، وفرض الضرائب على مصادر الدخل المعطلة سابقاً، وتحسين إدارة الضرائب (منع التهرب الضريبي والتهرب الضريبي) (Ter-Minassian, Hughes, & Hajdenberg, 2008)، وذلك من خلال اتباع الحكومة نهجاً شاملاً للإصلاح الضريبي يتضمن بناء ثقة للمواطنين لضمان التعبئة الفعالة للموارد المحلية بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (Jorge, Eduardo, & José Manuel, 2022). وبالتالي يمكن القول ان القدرة الضريبية مطلوبة إذا أرادت الدولة أن تؤدي دورها في النمو المستدام والشامل (الضرائب ضرورية لتمكين الدولة).

## 3.2 استراتيجية MTRS لزيادة الإيرادات الضريبية:

لتعزيز جهود تعبئة الإيرادات في البلدان، طرحت منصة التعاون بشأن الضرائب (معاهدة التعاون بشأن البراءات) في عام 2016 (IMF ; OECD ; UN ; WBG, 2016) استراتيجية تهدف الى تعزيز فعالية الدعم الخارجي في بناء القدرات الضريبية، تسمى باستراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل (The Medium-Term Revenue Strategy) (5). فاستراتيجية MRTS هي النهج الشامل لإجراء إصلاح فعال للأنظمة الضريبية بهدف زيادة وتحسين إيرادات النظام الضريبي على المدى المتوسط (من 4 إلى 6 سنوات) من خلال اتباع نهج تقوده الدولة والحكومة بأكملها (Mullins, 2020). ولكن السؤال الذي يبقى مطروح هو لماذا بالضبط MTRS؟، يعتبر اتباع نهج شامل متوسط الأجل لإصلاح مكونات النظام الضريبي مفيداً للأسباب التالية:

- تُمكن السياسة الضريبية متوسطة الأجل الحكومات من الحصول على صورة أوضح لإيراداتها المحتملة.
- تمكين دافعي الضرائب من زيادة اليقين بشأن كيفية معاملتهم والآثار الضريبية لاستثماراتهم والقرارات الأخرى.
- يمكن أن يساعد الالتزام بالإصلاحات على المدى المتوسط في تحديد أولويات الأهداف الوسيطة، مثل زيادة عدد دافعي الضرائب ذوي القيمة العالية، لإنشاء المؤسسات في إدارة الضرائب أمر معقد ويحتاج إلى جهود متواصلة على مدى عدة سنوات.

<sup>4</sup> -مؤشر الاختلاف الشبه متري : يستخدم إلى حد كبير في العلوم الطبيعية ، هو مقياس محدود يتراوح بين 0 و 1. وقد تم تطبيقه على تخصصات أخرى مثل التجارة الدولية في العديد من الدراسات وقانون الحساب Bray-Curtis (للاطلاع أكثر تصفح مقال Bray & Curtis, 1957)

<sup>5</sup> - نظام (The Medium-Term Revenue Strategy (MTRS): عبارة عن شراكة بين المنظمات الدولية بما في ذلك مركز البلدان الأمريكية لإدارة الضرائب، والمنظمة الأوروبية لإدارات الضرائب، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومع دعم المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك بنك التنمية الآسيوي (ADB). تم نشر المشروع لأول مرة في عام 2016. وهي العملية المستدامة لتنفيذ إصلاح النظام الضريبي بمرور الوقت، وتشارك 25 دولة مع الشركاء في مناقشة أو صياغة أو تنفيذ نظام MTRS.

## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

- يوفر MTRS بيئة لتحقيق كل هذه الأهداف الحاسمة. لا تعني MTRS أن الفوائد تأتي فقط على المدى المتوسط؛ كما أنه يوفر الإعداد لإجراءات قصيرة المدى ذات جودة عالية ومتسقة مع رؤية التحسين الأساسي.
- يتطلب الإطار القانوني تغييراً في الوقت المناسب لدعم السياسة والإدارة المتطورة. أما الإصلاح الناجح يتطلب التزاماً وثقة مستمرين بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

### 1.3.2 مكونات استراتيجية MTRS<sup>6</sup> :

أشار تقرير (International Monetary Fund, 2019) إلى أن استراتيجية MTRS تحتوي على أربع مكونات مترابطة:

#### 1.1.3.2 تحديد الإيرادات والأهداف الأخرى لتمويل احتياجات الإنفاق Revenue & Other Goals :

يتعلق المكون الأول لاستراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل MTRS بتحديد الإنفاق المطلوب لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يجب ربط جهود تعبئة الإيرادات المحددة (هدف واضح لزيادة نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) باستراتيجية إنفاق تكميلية متوسطة الأجل لتعزيز دعم أصحاب المصلحة لـ الإصلاحات الضريبية المقترحة. (Luis, Jaime, & Tidiane, 2018, p. 114)، فعند التفكير في القدرة الضريبية للنمو الشامل على سبيل المثال، من الضروري النظر في احتياجات الإنفاق للبنود ذات الأولوية مثل (البنية التحتية العامة لربط اقتصادي أفضل، والصحة والتعليم لتعزيز رأس المال البشري). بهذه الطريقة نلاحظ أن استراتيجية MTRS ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتمويلها. (Lips & Lesage, 2021, p. 79).

#### 2.1.3.2 إصلاح النظام الضريبي لتحقيق الأهداف Tax System Reform (TSR) :

ولتحقيق الأهداف، تحتاج جهود الإصلاح إلى مزيد من الاهتمام لمعالجة نقاط ضعف السياسة الضريبية والأطر القانونية. فالمكون الثاني لنظام MTRS هو خطة لإصلاح النظام الضريبي (تغطي جميع الجوانب ذات الصلة بالنظام الضريبي)، بما في ذلك السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات (خطة جيدة الاستهداف لتحسين امتثال دافعي الضرائب)، والإطار القانوني لتعبئة الإيرادات المطلوبة على المدى المتوسط إلى الطويل.

#### 3.1.3.2 التزام سياسي مستدام<sup>7</sup> Sustained Political Commitment (TSR) :

يعد اتباع نهج شامل للحكومة أمراً حاسماً لدعم صياغة وتنفيذ إصلاح النظام الضريبي عبر جبهاته المختلفة. فبعض عناصر الإصلاح تتطلب دعماً من الجهات الحكومية خارج وكالات الإيرادات ووزارة المالية. على سبيل المثال، تتطلب التغييرات في السياسة لترشيد النفقات الضريبية القطاعية أن تتماشى الوزارات التنفيذية ورائها؛ يتطلب تحديث سياسات الموارد البشرية لوكالات الإيرادات أن تكون وكالات الخدمة المدنية الداعمة. ويجب التعبير عن التزام الحكومة في تدابير ملموسة ومرئية ضمن نهج الحكومة بأكملها مع تأييد رئيس الحكومة ووزير المالية (ترتيب حوكمة الإصلاح على أعلى مستوى في الحكم من العوامل الحاسمة للنجاح).

#### 4.1.3.2 بناء القدرات المنسق لدعم تنفيذ Coordinated Capacity-building (TSR) :

<sup>6</sup>- للاطلاع أكثر وبالتفصيل على مكونات نظام MTRS يمكن النظر في (International Monetary Fund, 2019)

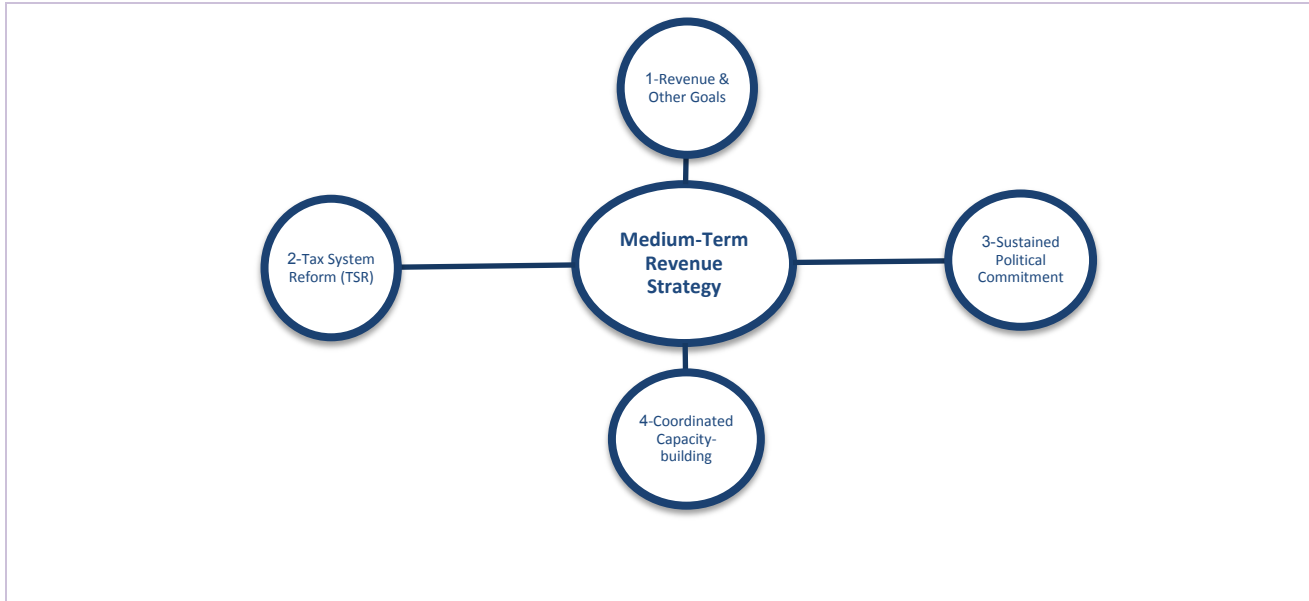
<sup>7</sup>- المكون الثالث من نظام MTRS يتعلق بالالتزام الحكومة المستمر على المدى المتوسط بالإصلاح ويؤكد على أهمية أن تكون أهداف الإيرادات والإصلاحات مملوكة للدولة ومصممة لتلبية احتياجاتها الخاصة.

بناء القدرات المنسق لدعم التنفيذ يقصد به الدعم الخارجي المنسق لإصلاح النظام الضريبي تحت قيادة الدولة بهدف تأمين الموارد الكافية (محليًا ومن شركاء تنمية القدرات والمناخين) لدعم تنفيذ استراتيجية MTRS.

فالعنصر الأخير من استراتيجية MTRS هو تنظيم للشركاء الخارجيين حول الأهداف المحددة في الأجزاء الثلاثة السابقة.

يعد التنفيذ الكامل والمستدام لكل من هذه المكونات أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق هدف الإيرادات.

### شكل رقم 02: مكونات نظام MTRS



المرجع: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (The Platform for Collaboration on Tax (PCT), 2022)

### 4.2 مؤشر الحيز المالي الفعلي (DE Facto Fiscal Space)

اعتبر كل من (Aizenman and Jinjara) في (2010) مفهوم "الحيز المالي الفعلي" كمؤشر قابل للقياس ومُعَرَّف بالسنوات الضريبية المطلوبة لسداد الدين العام الحالي أو لسد العجز المالي (Aizenman & Jinjara, 2010, pp. 1-2). وبناءً عليه، يُحسب "الحيز المالي الفعلي" De Facto Fiscal Space " للبلد المعني على أنه نسبة الدين العام الجاري أو العجز المالي إلى القاعدة الضريبية الفعلية:

$$de\ fact\o\ fiscal\ space = \frac{Public\ Debt\% \ GDP}{De\ Facto\ Tax\ Base\ (\% \ GDP)}$$

أو

$$de\ fact\o\ fiscal\ space = \frac{Fiscal\ Deficit\ (\% \ GDP)}{De\ Facto\ Tax\ Base\ (\% \ GDP)}$$

بحيث:



## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

**Public Debt % GDP** : الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (**De Facto Tax Base % GDP**) : تمثل القاعدة الضريبية الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (**Fiscal Deficit % GDP**) : العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن من الضروري شرح مفهوم "القاعدة الضريبية الفعلية ليتوضح المفهوم أكثر، فهي تمثل القاعدة الضريبية الفعلية لعمليات تحصيل الضرائب المحققة (تعكس قدرة الدولة ورغبتها في تمويل نفقاتها العامة وتحويل المدفوعات)، في الممارسة العملية، قاعدة ضريبية بحكم الواقع يتم حسابها على أنها متوسط الإيرادات الضريبية على مدى عدة سنوات (بشكل عام 4 أو 5 سنوات) للقضاء على تقلبات دورة الأعمال (Aizenman & Jinjarak, 2010, pp. 1-2). ويتم حساب مؤشر الحيز المالي الفعلي لبلد معين في سنة معينة على أنه نسبة إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي) في العام t إلى متوسط إجمالي الإيرادات العامة (% من إجمالي الناتج المحلي) من العام من t-4 إلى عام t (Gnangnon & Brun, 2020).

من جهة أخرى يشير الانخفاض في هذه النسبة إلى وجود حيز مالي أكبر لدى الدولة، بحيث تشير القيم الأعلى للمؤشر إلى أن الحيز المالي محدود، بمعنى قد يواجه هذا البلد صعوبات في الوفاء بالتزامات ديونه، لأنه سيستغرق سنوات عديدة لسداد دينه العام الحالي (Gnangnon, 2019)، كما تسمح لنا هذه النسبة بتوقع استنتاجات حول الإرهاق المالي للدول (Aizenman and Jinjarak 2011).

إضافة إلى ذلك، ان انخفاض الدين العام بالنسبة للقاعدة الضريبية، يعني حيز مالي أكبر بحكم الواقع، أي قدرة مالية أكبر لتمويل التحفيز المالي في ظل القدرة الضريبية الحالية (Botev, Fournier, & Mourougane, 2016, p. 24). وبالتالي، يمكن القول بان هذا المؤشر يوفر معلومات عن مدى توفر الإيرادات الضريبية لدعم السياسة المالية. وقد اعتمدت العديد من الدراسات على هذا المؤشر نذكر من بينها ما يلي:

### جدول رقم 02: مؤشر الحيز المالي الفعلي في الدراسات السابقة

الدراسة	المنهجية	فترة الدراسة	عينة الدراسة
Aizenman and Jinjarak (2010)	De Facto Fiscal Space	2006	123 دولة تضم كل من (Eurozone OECD, SWEAP and Others)
Aizenman et al. (2011)	De Facto Fiscal Space	2005 - 2010	60 دولة تضم كل من (OECD, Eurozone, SWEAP and Others)
(Botev, Fournier, & Mourougane, 2016)	De Facto Fiscal Space	2007 - 2015	OECD, EU, G7
(Peat, Svec, & Wang, 2015)	De Facto Fiscal Space	2004 - 2010	45 من البلدان المتقدمة والنامية
(Yohou, 2020)	De Facto Fiscal Space	1990 - 2016	64 من البلدان المتقدمة والنامية

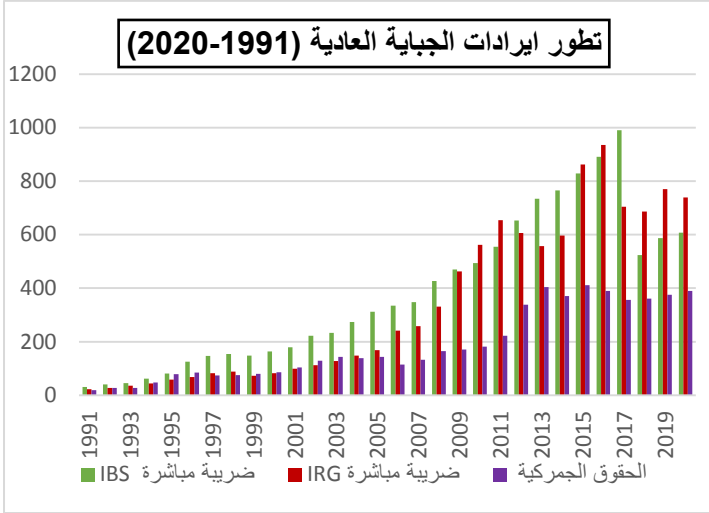
المرجع: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

### 3. لمحة عن الإيرادات الضريبية ومؤشر الضغط الضريبي في الجزائر:

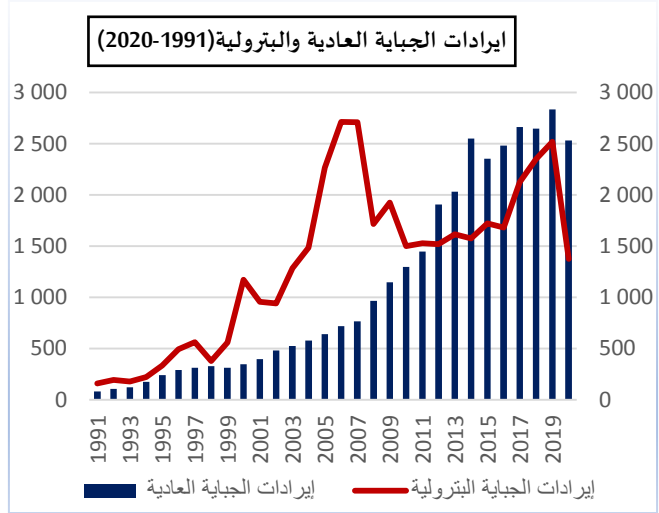
## 1.3 الإيرادات الضريبية في الجزائر:

تشكل الإيرادات الضريبية مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية التي يمكن الاعتماد عليها في بناء وتوسيع الخيز المالي، فحسب تقرير (صندوق النقد العربي ، 2021، صفحة 136) فقد كانت نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر اقل من 50% في عام 2020، وهذا يعني ان الإصلاحات الضريبية كانت منخفضة في هذه الفترة الامر الذي سينعكس بالسلب على بناء الخيز المالي (الشكل رقم 05).

## الشكل رقم 04: تطور إيرادات الجباية



## الشكل رقم 03: إيرادات الجباية العادية والبتروولية



العادية

المرجع من اعداد الباحثين بالاعتماد على [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz) ، [www.ons.dz](http://www.ons.dz) تاريخ الاطلاع 2022/06/14

ما نلاحظه من الشكل رقم 03: تطور الحصيلة المالية للجباية العادية والبتروولية من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1991-2020) حيث ارتفعت حصيلة الجباية العادية من 83 مليار دج في بداية الفترة، لتسجل ما يقارب 349.5 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 2663.1 مليار دج سنة 2017، وهذا ما يبين أن هيكل الإيرادات الضريبية للجباية العادية قد تحسنت مردوديتها بفعل الإصلاحات الضريبية المتتالية بإدخال الضرائب الجديدة IRG و IBS (الشكل رقم 04) من خلال تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني وتبسيط الاجراءات الادارية بهدف ترقية الاستثمار وتسهيله، حيث لا تزال نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة ضئيلة، ، ففي سنة 2018 انخفضت إلى 2648.5 مليار دج وإلى 2532 مليار دج في 2020 بسبب جائحة كوفيد-19- وأيضاً الى التذبذب المسجل في مجموع الإيرادات الجبائية البتروولية التي تراجعت قيمتها من 2518.50 في 2019 إلى 1374.70 في 2020 الامر الذي ساهم في تخفيض حصيلة إيرادات الجباية البتروولية انتقلها من 2836.4 في 2019 إلى 2532 في 2020 بالإضافة إلى غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين بها، انتشار حالات الغش والتهرب الضريبيين، افتقار الإدارة الجبائية من إمكانيات مادية وبشرية قادرة على التحكم في النسيج الجبائي، بالإضافة إلى تزايد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لتشجيع الاستثمار في جميع المجالات .

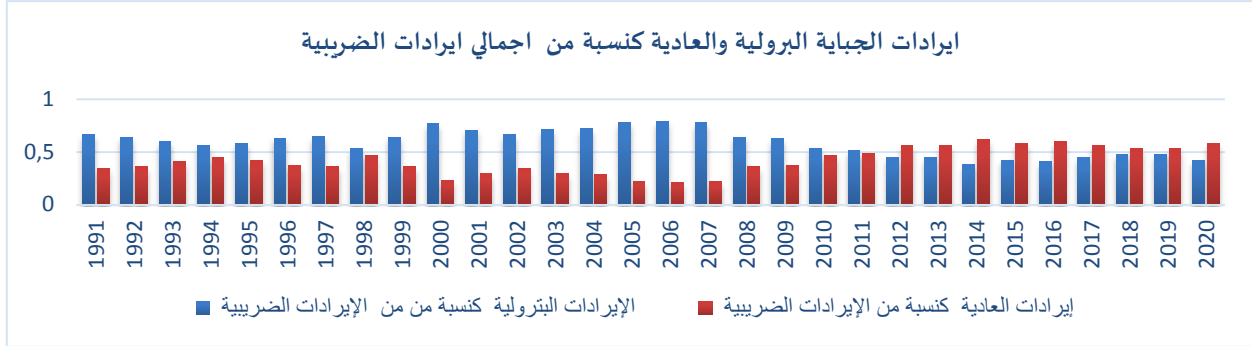
2.3 الضغط الضريبي<sup>8</sup> في الجزائر:

<sup>8</sup>-معدل الضغط الضريبي: هو من المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم المردودية للنظام الضريبي، ويتم حسابه بحيث الضغط الضريبي الإجمالي = (الإيرادات الضريبية المحصلة / الناتج المحلي الخام) \* 100.

## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

يعتبر مؤشر الضغط الضريبي من المؤشرات هامة لقياس مردودية النظام الضريبي وفعاليتها، ولذلك سنستعرض تطور تلك النسبة خلال الفترة (1991-2020) كما يلي:

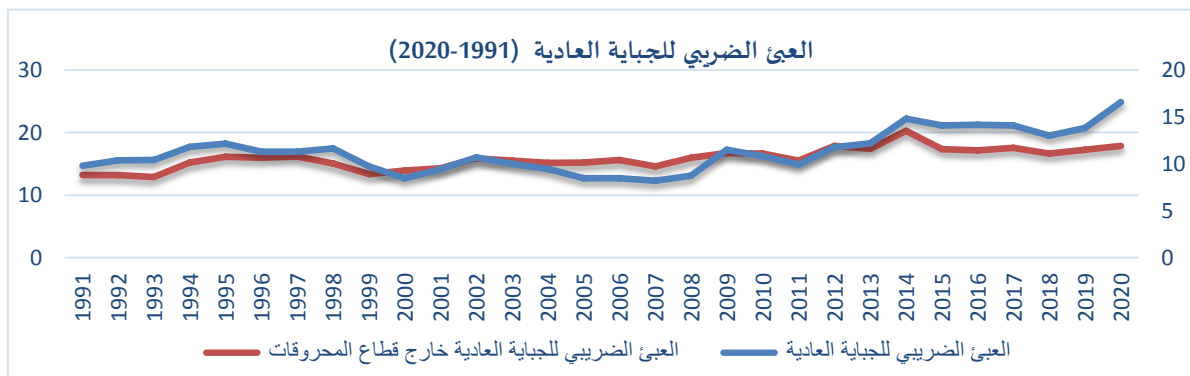
جدول رقم 05: إيرادات الجباية العادية والبتروولية كنسبة من الإيرادات الضريبية



المرجع من اعداد الباحثين بالاعتماد على [www.ons.dz](http://www.ons.dz) ، [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz) تاريخ الاطلاع 2022/06/14

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب مساهمة حصيلة إيرادات الضريبة الجباية العادية ف من الإيرادات الضريبية عرفت تحسنا وتزايدا مستمر طوال فترة الدراسة حيث لم تقل النسبة عن 20 % حيث سجلت نسبة مساهمة قدرت بـ 58.06% في 2020 في حين أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية من إجمالي إيرادات الضريبة (الشكل رقم 05) حيث بلغت نسبته 77% في 2005، إلا أن هذه النسبة بدأت في التراجع بسبب تقلبات سعر البترول في الأسواق العالمية، بالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية في إجمالي إيرادات الضريبة في تزايد مستمر حيث سجلت في أول الفترة سنة 1991 معدل 33.86% ليصل إلى 52.52% في سنة 2019، لتستمر في التزايد أين سجلت في آخر الفترة 2020 نسبة 58.06%، ويرجع هذا التطور في حصيلة الجباية العادية إلى تزايد عدد المكلفين بالضرائب بفعل برامج الاستثمارات العمومية نذكر منها البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي خصص له اعتمادات مالية تقدر بـ 286 مليار دولار، كل هذه البرامج ساهمت في الرفع من حصيلة الجباية العادية، و تحسین مردودية الإدارة الضريبية.

شكل رقم 06: العبء الضريبي للجباية العادية (1991-2020)



المرجع من اعداد الباحثين بالاعتماد على [www.ons.dz](http://www.ons.dz) ، [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz) تاريخ الاطلاع 2022/06/14

نلاحظ من خلال الشكل 06 و 05 أعلاه أن كلما زادت حصيلة الجباية العادية زادت قيمة العبء الضريبي المطلق بسبب زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، فكلما زادت الإيرادات الضريبية زادت مقدرة الدولة واستعدادها لتمويل الإنفاق والتحويلات المالية أي الوفاء بالتزاماتها لدعم سياستها المالية. ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن متوسط معدل الضغط الضريبي لم يتعدى مستوى 15.85% خارج قطاع المحروقات، وهو معدل ضعيف مقارنة بالمستوى النموذجي الذي جاء به الأسترالي كولن

كلارك والذي حدده ب 25%. ولذلك لا بد من إيجاد اوعية ضريبية أخرى تساهم في توسيع الوعاء الضريبي لرفع إيراداتها التمويلية. كما نلاحظ أيضا من الشكل رقم 6 أن معدل العبء الضريبي المطلق (إيرادات الجباية العادية/الناتج المحلي الإجمالي) في تزايد، حيث سجل في 1991 نسبة 9.79% كأدنى نسبة له خلال فترة الدراسة، و16% كأقصى نسبة في 2020، إن الارتفاع في معدل العبء الضريبي المطلق (الإجمالي) يشير إلى زيادة الإيرادات، ولكن ما يمكن الإشارة إليه هو ان الجباية البترولية تشكل فائض لقطاع المحروقات تستخدمه الدولة لتمويل الانفاق العام وبالتالي هي فائض وليس اقتطاع.

#### 4. الطريقة والأدوات:

لقياس أثر تعبئة الإيرادات الضريبية (الإصلاح الضريبي) على مؤشر الحيز المالي الفعلي في الجزائر للفترة الممتدة من 1991-2020 سنستخدم على نموذج الانحدار الذاتي (VAR) باعتباره من الطرق الديناميكية الحديثة المستخدمة في دراسة وتحليل أثر الظواهر الاقتصادية، أي تحليل طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، كما سنقوم بتبني النموذج التالي:

$$FSPACE_t = f(GROWT_t, Oil\ RENT_t, POLITY2_t, TAXREFORME_t)$$

اما فيما يخص متغيرات الدراسة تم تلخيصها في الجدول (رقم 04) اما بالنسبة لمصادر البيانات فقد تم جمعها من: -صندوق النقد الدولي - البنك العالمي - الديوان الوطني للإحصائيات - النشرة الثلاثية لبنك الجزائر. -الجزائر بالأرقام،

#### جدول رقم 04: متغيرات الدراسة

المتغيرات المفسرة		
Oil RENT	إيرادات الجباية البترولية نسبة إلى GDP وتم جمع البيانات من البنك الدولي	ربع البترول
TAXREFORME	مؤشر مدى الإصلاح الضريبي تم حسابه من خلال: $1 - \frac{\text{country's tax revenues as a percent of GDP}}{0.268}$	مؤشر مدى الإصلاح الضريبي
GROWT	تم جمع البيانات من البنك العالمي	النمو الاقتصادي
POLITY2	يمثل درجة الديمقراطية تم جمع البيانات من موقع STATISTA	الديمقراطية
المتغير التابع		
FSPACE	نسبة الدين العام في العام t إلى قاعدة الضرائب الفعلية بمتوسط فترة 4 سنوات وتم جمع بياناته من صندوق النقد الدولي.	مؤشر الحيز المالي الفعلي

#### 5. النتائج ومناقشتها:

##### 1.5 اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

قمنا باختبار استقراره السلاسل الزمنية عن طريق اختبارات الجذور الوحيدة، وبالتحديد اختبارات Dickey-Fuller Augmented ويمكن توضيح استقراره السلاسل الزمنية حسب اختبار Dickey-Fuller<sup>9</sup> كما يلي :

الجدول 5: اختبار الجذور الوحيدة العليا (ADF) Augmented Dickey-Fuller unit root test

النتيجة	الفرق الأول I <sub>1</sub>		المستوى I <sub>0</sub>		المتغيرات
	قيم t الحسابية (Tcal)	قيم t الجدولية عند 5% (Ttab)	قيم t الحسابية (Tcal)	قيم t الجدولية عند 5% (Ttab)	
I (1)	-2.971853	-3.954336	-2.967767	-1.212362	FSPACE
I(1)	-2.971853	-4.613620	-2.967767	-1.478144	Oil RENT
I (1)	-2.971853	-6.351837	-2.967767	-2.287172	TAXREFORME
I (1)	-2.971853	-8.589281	-2.967767	-2.282359	POLITY2
I (1)	-2.971853	-7.180896	-2.971853	-1.145918	GROWT

مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12

توضح النتائج المبينة في الجدول (2) على أن كل السلاسل قيد الدراسة لم تستقر عند المستوى مما تطلب المرور للتفاضل الأول أين استقرت مع ارتفاع قيمة إحصائية ديكي فولر المحسوبة على القيم الجدولية عند مستوى احتمال 5%. أين تبين أنها كلها متكاملة من نفس الدرجة I (1)

### 2.5 نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة لنموذج VAR ، والجدول التالي يبين فترات الإبطاء حسب نموذج VAR

### جدول رقم 06: نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-196.4175	NA	2.076318	14.91981	15.15978	14.99117
1	-127.9058	106.5737*	0.085867*	11.69673*	13.13655*	12.12486*
2	-115.8335	14.30793	0.276889	12.65433	15.29400	13.43924
3	-89.26890	21.64522	0.467503	12.53844	16.37795	13.68013

<sup>9</sup> - تم الاعتماد على إجراء اختبار استقراره ديكي فولر ADF، والفرضيات الموضوعية هي كما يلي:

- $Ttab > Tcal$  (بالقيمة المطلقة) فإننا نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ )، أي وجود جذور وحدوية، و بالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- $Ttab < Tcal$  فإننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ )، أي عدم وجود جذور وحدوية، و بالتالي السلسلة الزمنية مستقرة.

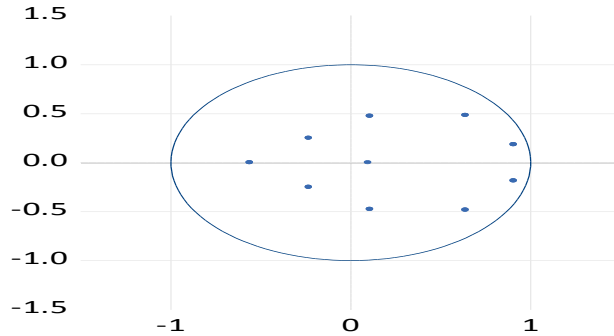
مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12

من خلال الجدول يتضح أن درجة الإبطاء المناسبة هي 1 حسب معايير LR، FPE، AIC، SC، وعليه يمكن تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ومؤشر الحيز المالي الفعلي باستخدام شعاع الانحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة.

### 3.5 استقراره النموذج:

الشكل رقم 07: نتائج استقراره نموذج الدراسة

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12

ومن خلال الشكل أدناه نلاحظ إن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل الدائرة الواحدة، وبناء على ذلك فإن النموذج يحقق شروط الاستقرار.

### 4.5 تقدير نموذج Var

اول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي VAR هو " Christopher Sims في عام 1980 الذي انتقد قرار التمييز بين المتغيرات، وبناء على ذلك جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية. في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \quad \dots\dots\dots 1$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \quad \dots\dots\dots 2$$

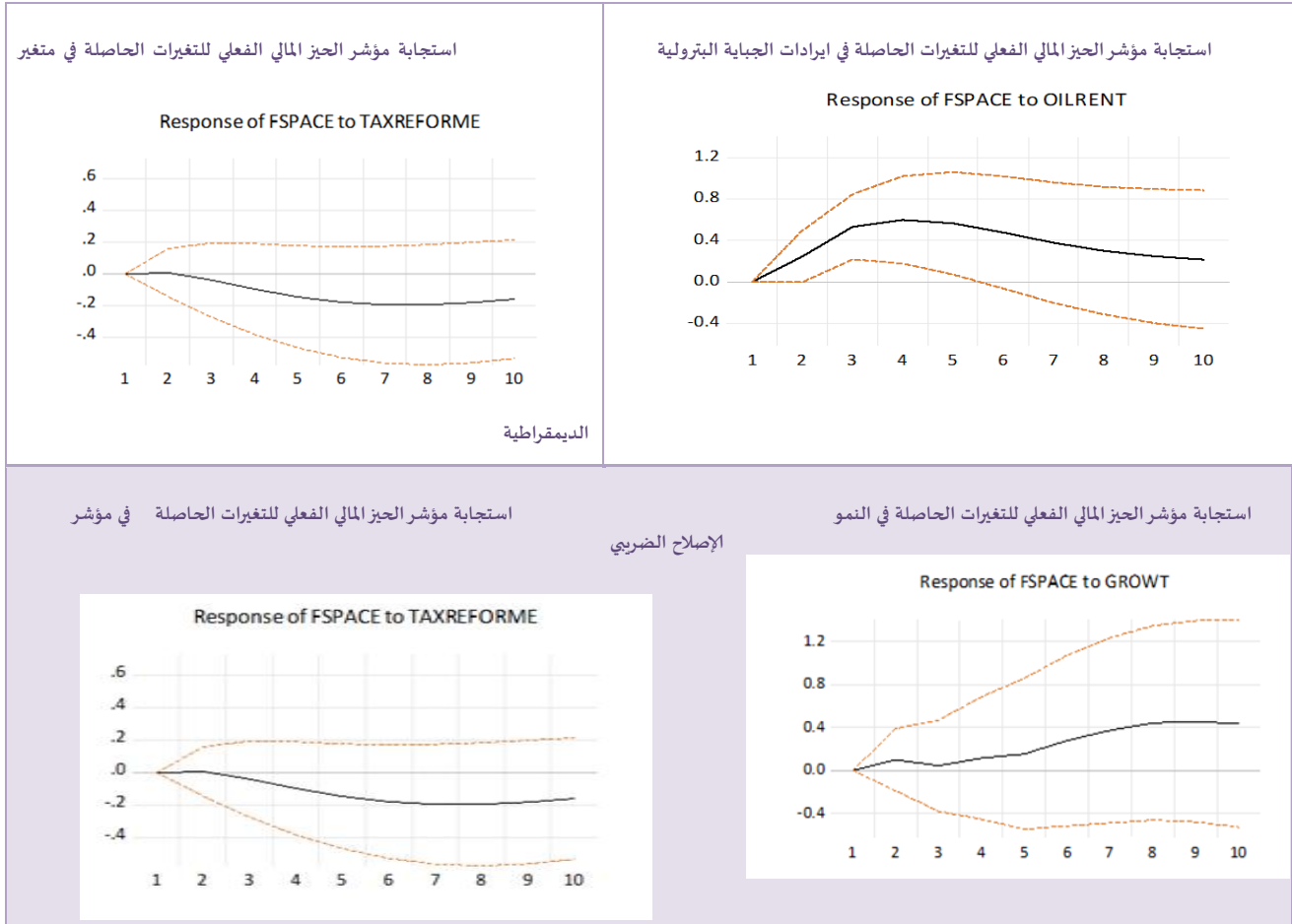
حيث نفترض  $y_t, x_t$  مستقرة،  $u_{yt}, u_{xt}$  حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا، المعادلتين (1) و(2) تشكل نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى.

وقد تم التقدير بنموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة محل الدراسة الموضحة في (الملحق رقم 01) والذي من خلاله سيتم الكشف عن أهم المتغيرات التي تؤثر على مؤشر الحيز المالي الفعلي في الجزائر.

### 5.5 دوال الاستجابة الدفعية Analyse of Impulse response functions

يسمح تحليل الصدمات بقياس الأثر غير المفاجئ في متغير عشوائي معين على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو موضح في الشكل الموالي

شكل رقم 08 نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية



مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج evIEWS12

ومن هذا المنطلق تتضح النتائج التالية:

- إن حدوث صدمة تقدر بـ 1% في إيرادات الجباية البترولية يؤدي إلى حدوث أثر موجب بداية من السنة الثانية ويقدر بـ 0.245607% على مؤشر الحيز المالي الفعلي ليزيد أثره إلى غاية السنة الرابعة التي قدرت قيمته بـ 0.59% لكنه سرعان ما ينخفض في السنة الخامسة ليصل إلى 0.56% ويستمر في الانخفاض إلى غاية 0.21% في السنة الأخيرة. وهذا ما يؤكد رؤية النظرية الاقتصادية في أن إيرادات البترولية تخضع لتقلبات أسعارها الأمر الذي سينعكس على مؤشر الحيز المالي.
- إن حدوث صدمة تقدر بـ 1% في المتغير السياسي (الديمقراطية) يؤدي إلى حدوث أثر موجب ومتزايد بداية من السنة الثانية ويقدر بـ 0.063% على مؤشر الحيز المالي الفعلي، ويستمر هذا الأثر في التزايد حتى يصل إلى 0.21% في السنة الخامسة لينخفض بعدها في السنة السادسة ليصل إلى 0.16% يستمر في الانخفاض إلى غاية السنة التاسعة يصبح لهذا المتغير أثر سلبي على متغير الحيز المالي الفعلي ويستمر هذا الأثر إلى غاية السنة الأخيرة.
- إن حدوث صدمة تقدر بـ 1% في مؤشر الإصلاح الضريبي يؤدي إلى حدوث أثر موجب ومتزايد بداية من السنة الثانية ويقدر بـ 0.15% على مؤشر الحيز المالي الفعلي، ليسجل أعلى قيمة له في السنة الثالثة تقدر بـ 0.18% ولكن سرعان ما يبدأ في الانخفاض حتى يصبح له أثر سلبي على مؤشر الحيز المالي الفعلي ابتداء من السنة السادسة حتى السنة الأخيرة.

## 6.5 تحليل التباين

يركز تحليل التباين على إبراز الأهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج، ويفيد هذا الاختبار في معرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير، الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، ولبقية المتغيرات الأخرى. ويعتبر تحليل مكونات التباين أحد أساليب وصف السلوك الحركي لمتغيرات النموذج، إذ أن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما، يعزى للصدمات غير المتنبئ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ (عبد المجيد و حامد، 2018، صفحة 130).

## جدول رقم 09: نتائج اختبار تحليل التباين

Period	S.E.	FSPACE	GROWT	OILRENT	POLITY2	TAXREFORM E
1	0.473452	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.641486	75.83295	2.450410	14.65908	0.975334	6.082227
3	0.896327	46.32829	1.515343	42.47478	2.375122	7.306461
4	1.111781	31.31130	2.074688	56.44883	4.501430	5.663745
5	1.276111	23.95378	3.056458	62.44994	6.226066	4.313757
6	1.402610	19.93361	6.516225	63.23730	6.584574	3.728292
7	1.507556	17.48228	11.77134	61.03878	6.079105	3.628495
8	1.607304	15.85135	17.94571	57.17761	5.348067	3.677260
9	1.700464	14.84756	23.27562	53.20448	4.974574	3.697756
10	1.781592	14.22548	27.14693	49.92574	5.039972	3.661872

Cholesky Ordering: FSPACE GROWT OILRENT POLITY2  
TAXREFORME

مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12

حسب الجدول الموجود أعلاه تظهر معظم التقلبات الظرفية كما يلي:

✓ التغيير في مؤشر الحيز المالي الفعلي يأتي من النمو الاقتصادي بنسبة منعدمة في السنة الأولى ويبدأ في الارتفاع من السنة الثانية بنسبة 2.45% لينخفض هذا التأثير ليصل في السنة الثالثة 1.51%، ولكن يرتفع إلى 3.053% في السنة الخامسة، ليصل التأثير في آخر سنة على 27.14% وهذا ما يوضح التأثير المعتبر لصدمات النمو الاقتصادي في ارتفاع مؤشر الحيز المالي الفعلي وتتوافق هذه النتائج مع النتائج المتوصل إليها في دراسة (Sèna & Brun, 2020) الذي توصل إلى أن هذا الارتباط يزداد بشكل خاص بالنسبة للبلدان لأقل نمواً.

✓ التغيير في مؤشر الحيز المالي الفعلي يأتي من إيرادات البترول بنسبة 14.65% بداية من السنة الثانية ويستمر التأثير ليصل في السنة السابعة بنسبة 61.38% ولكن بعد هذه السنة يسجل انخفاض وصل تأثيره إلى 49.92%.

✓ التغيير في مؤشر الحيز المالي الفعلي يأتي من المتغير السياسي (الديمقراطية) بنسبة 0.97% في السنة الثانية ويستمر في الارتفاع إلى غاية السنة الثامنة ويبدأ في الانخفاض 5.34% بنسبة ويستمر في الانخفاض ليصل في آخر سنة إلى 5.039%.

✓ التغيير في مؤشر الحيز المالي الفعلي يأتي من متغير الإصلاح الضريبي (تعبئة الموارد الضريبية) بنسبة 6.82% في السنة الثانية ويستمر في الارتفاع إلى غاية السنة الثالثة بنسبة 7.30%، ولكنه بعد هذه السنة يبدأ في الانخفاض ليستمر وحتى آخر السنة بنسبة 3.66% لذلك على السلطات أن تقوم بتبني سياسات ضريبية جديدة كل ثلاث سنوات من أجل زيادة تعبئة الموارد الضريبية لتمويل احتياجات الإنفاق، وهذه النتائج تتماشى مع نظام MTRS والذي يعتبر نهج شامل متوسط الأجل لإصلاح مكونات النظام الضريبي (تطرقنا إليه سابقاً في الجانب النظري بالتفصيل).

6. الخلاصة:



## عنوان المقال: الإصلاحات الضريبية من أجل تطوير الحيز المالي الفعلي في الجزائر

تعتمد السياسة المالية في الجزائر اعتماداً شبيه كلي على العوائد النفطية في تغطية الإنفاق العام، ولكن أن هذه العوائد لم تعد قادرة على القيام بهذا الدور خاصة في ظل تأثرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية الامر الذي سينعكس بالسلب على إيرادات الجباية وسيخفض من الحيز المالي الفعلي (الامر الذي سيجعل الدولة تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها) ولذلك بات من الضروري العمل على تنويع مصادر الإيراد العام فقد توصلت نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة المدروسة (1991-2020) الى ان مؤشر الإصلاح الضريبي له اثر إيجابي ومتزايد خلال ثلاث سنوات يقدر بـ 0.18% ولكن بعد هذه الفترة يبدأ في التناقص حتى يصبح له اثر سلبي .

وبناء على النتائج السابقة وما تم التطرق اليه في الجانب النظري يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- العمل على تنويع الوعاء الضريبي وعدم التركيز فقط على رفع معدلات الضرائب لرفع إيراداتها من خلال خلق دخل إضافي وذلك بإدخال ضرائب جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية الحالية. أي إصلاح ضريبي، يجب أن يراعي تكلفة أي سياسة ومقارنتها بالأهداف المسطرة. وعلى هذا الأساس يجب ترشيد مستويات المعدلات الضريبية (بمعنى تكون عقلانية ومدروسة) لتفرض في حدود وقدرة الأفراد على الدفع (أخذاً في الاعتبار توزيع الدخل في المجتمع) مع إخضاع أرباح مبيعات المناطق الحرة، والتجارة الإلكترونية لضريبة الدخل مع وجوب فرض ضرائب على الاقتصاد غير الرسمي، والذي لم تحدد نسبته لحد الان.
- يجب النظر في تجارب الدول السابقة والاستفادة من اصلاحاتها ك الامارات والأردن، كما يجب على الحكومات ان تبحث عن سبل لتدعيم أنظمة تحصيل الضرائب وذلك من خلال اتباعها نهجاً شاملاً للإصلاح الضريبي يتضمن بناء ثقة للمواطنين.
- يجب استحداث منصة الكترونية تسمح بمراقبة وتتبع المسار للدفع الضريبي، هذا من اجل تسهيل المتابعة القضائية لاحقاً ولتحسين إدارة الضرائب (منع التهرب الضريبي والتهرب الضريبي).
- يجب تبني آلية لفحص وانتقاء ملفات المكلفين للتدقيق حسب معايير الخطورة التي يتم تحديدها، وتحويلها الكترونياً باستخدام نظام تتبع سير المعاملات الالكتروني المعتمد في الدائرة بما يمكن من اصدار تقارير لحظية ودورية بخصوص الانجاز المتعلق بالمدققين في جميع المديریات.
- الحد من الاتصال بين مسؤولي الضرائب ودافعي الضرائب لتقليل سبل الفساد وتهيئة الظروف لزيادة مستويات الامتثال الطوعي
- تدريب وتأهيل كوادر للعمل في الهيئة لتوفير فرص وظيفية متنوعة في مجال العمل الضريبي والقطاعات المرتبطة.

الملاحق:

## الملحق رقم 1: نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates  
Sample (adjusted): 1993 2020  
Included observations: 28 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	FSPACE	GROWT	OILRENT	POLITY2	TAXREFORME
FSPACE(-1)	0.181226 (0.27940) [ 0.64862]	0.383688 (1.41523) [ 0.27111]	-3.262750 (2.37543) [-1.37354]	-0.170957 (0.27472) [-0.62229]	0.004543 (0.08067) [ 0.05632]
FSPACE(-2)	0.081442 (0.23567) [ 0.34558]	0.581139 (1.19371) [ 0.48683]	1.233895 (2.00362) [ 0.61583]	0.356882 (0.23172) [ 1.54013]	0.024417 (0.06804) [ 0.35884]
GROWT(-1)	0.002641 (0.05673) [ 0.04656]	0.463550 (0.28735) [ 1.61318]	0.326849 (0.48232) [ 0.67767]	0.104971 (0.05578) [ 1.88185]	-0.014932 (0.01638) [-0.91162]
GROWT(-2)	-0.084825 (0.06099) [-1.39083]	0.374633 (0.30892) [ 1.21271]	-0.216329 (0.51852) [-0.41721]	0.023859 (0.05997) [ 0.39786]	-0.034714 (0.01761) [-1.97139]
OILRENT(-1)	0.081853 (0.03337) [ 2.45299]	-0.014003 (0.16902) [-0.08285]	0.978048 (0.28369) [ 3.44754]	0.037946 (0.03281) [ 1.15654]	-0.010813 (0.00963) [-1.12232]
OILRENT(-2)	0.076650 (0.04026) [ 1.90390]	0.021889 (0.20392) [ 0.10734]	0.046516 (0.34228) [ 0.13590]	0.014273 (0.03959) [ 0.36055]	0.011087 (0.01162) [ 0.95380]
POLITY2(-1)	0.182699 (0.19858) [ 0.92004]	-0.271833 (1.00584) [-0.27025]	2.073039 (1.68829) [ 1.22790]	0.440607 (0.19525) [ 2.25660]	0.010831 (0.05733) [ 0.18890]
POLITY2(-2)	0.023503 (0.13178) [ 0.17835]	-1.242794 (0.66751) [-1.86184]	-0.700286 (1.12040) [-0.62503]	-0.134853 (0.12958) [-1.04073]	0.037645 (0.03805) [ 0.98939]
TAXREFORME(-1)	1.334918 (0.89478) [ 1.49189]	-1.502568 (4.53226) [-0.33153]	3.338551 (7.60730) [ 0.43886]	-0.051360 (0.87980) [-0.05838]	0.317552 (0.25835) [ 1.22918]
TAXREFORME(-2)	0.622603 (0.78067) [ 0.79753]	-1.827312 (3.95423) [-0.46212]	-1.459525 (6.63710) [-0.21990]	-0.112397 (0.76759) [-0.14643]	0.042585 (0.22540) [ 0.18893]
C	-2.157944 (0.61077) [-3.53316]	3.506164 (3.09367) [ 1.13334]	-2.133668 (5.19266) [-0.41090]	0.736146 (6.0054) [ 1.22581]	-0.114923 (0.17634) [-0.65170]
R-squared	0.930298	0.408660	0.765414	0.856426	0.719633
Adj. R-squared	0.889297	0.060813	0.627422	0.771971	0.554712
Sum sq. resids	3.810662	97.76766	275.4402	3.684092	0.317663
S.E. equation	0.473452	2.398132	4.025216	0.465523	0.136697
F-statistic	22.68969	1.174828	5.546804	10.14058	4.363489
Log likelihood	-11.80866	-57.23573	-71.73660	-11.33575	22.97527
Akaike AIC	1.629190	4.873981	5.909757	1.595411	-0.855376
Schwarz SC	2.152556	5.397347	6.433123	2.118777	-0.332010
Mean dependent	1.607669	2.675000	18.90056	3.429949	-0.064790
S.D. dependent	1.422974	2.474556	6.594480	0.974867	0.204851

## الإحالات والمراجع:

1. Aizenman, J., & Jinjarak, Y. (2010). DE FACTO FISCAL SPACE AND FISCAL STIMULUS: DEFINITION AND ASSESSMENT. NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, (16539), 1–15.  
<https://doi.org/doi:10.3386/w16539>
2. Aizenman, J., Jinjarak, Y., Nguyen, H. T. K., & Park, D. (2019). Fiscal space and government-spending and tax-rate cyclical patterns: A cross-country comparison, 1960–2016. *Journal of Macroeconomics*, 60, 229–252.  
<https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.jmacro.2019.02.006>
3. Botev, J., Fournier, J.-M., & Mourougane, A. (2016). A re-assessment of fiscal space in OECD countries. *Organisation for Economic Co-Operation and Development*, (1352), 1–30. <https://doi.org/doi.org/10.1787/fec60e1b-en>.
4. Carolina, B., Charlotte, B., Helmy, I., Rafael, G. O., & Fabio, V. S. (2019). Fiscal space for child-sensitive social protection in the MENA region (pp. 1–

- 52). Retrieved from International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office website  
[https://www.unicef.org/mena/media/4991/file/RR36\\_Fiscal\\_space\\_for\\_child\\_sensitive\\_social\\_protection\\_in\\_the\\_MENA\\_region.pdf.pdf](https://www.unicef.org/mena/media/4991/file/RR36_Fiscal_space_for_child_sensitive_social_protection_in_the_MENA_region.pdf.pdf):
5. Development Committee, M. (2006). FISCAL POLICY FOR GROWTH AND DEVELOPMENT: AN INTERIM REPORT (pp. 1–38). Retrieved from Development Committee Meeting website:  
<https://www.devcommittee.org/sites/dc/files/download/Documentation/DC2006-0003%28E%29-FiscalPolicy.pdf>
6. Hermann D, Yohou. (2020). Corruption, Tax reform and Fiscal space in Emerging and Developing Economies (No. 269; pp. 1–34). Retrieved from FERDI website: <https://ferdi.fr/dl/df-pVjKa6rmNy1QoJsx5Ahq8hNB/ferdi-p269-corruption-tax-reform-and-fiscal-space-in-emerging-and-developing.pdf>
7. Vitor , G. (2019). Medium-term Revenue Strategy (MTRS) – Taxation and Development. Presented at the Medium Term Revenue Strategy (MTRS)—Building More Effective Tax Systems”, at the Federal Academy of Finance, Sonnwendgasse 13, 1100 Vienna, Austria. Retrieved from  
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/28/sp102919-mediumterm-revenue-strategy>
8. Jorge, Martinez-Vazquez, Eduardo , S.-A., & José Manuel, Tránchez-Martín. (2022). Tax Revenue Management and Reform in the Digital Era in Developing and Developed Countries (pp. 1–36). Retrieved from International Center for Public Policy Andrew Young School of Policy Studies website:  
[https://icepp.gsu.edu/files/2022/03/2201-Digital-Tax-Administration\\_.pdf](https://icepp.gsu.edu/files/2022/03/2201-Digital-Tax-Administration_.pdf)
9. J. Bray, R., & J.T, Curtis. (1957). An ordination of the upland forest communities of southern Wisconsin. Ecological Monographs, 27(4), 326–349.  
<https://doi.org/http://dx.doi.org/10.2307/1942268>
10. Maurice , P., Jiri , S., & Jue , W. (2015). The effects of fiscal opacity on sovereign credit spreads. Emerging Markets Review, 24, 34–45.  
<https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.ememar.2015.05.001>
11. Ostry, J. D., Ghosh, A. R., Kim, J. I., & Qureshi, M. S. (2010). Fiscal Space (pp. 1–25). Retrieved from INTERNATIONAL MONETARY FUND website:  
<https://www.imf.org/en/Publications/IMF-Staff-Position-Notes/Issues/2016/12/31/Fiscal-Space-23726>
12. Heller , P. S. (2005). Understanding Fiscal Space (pp. 1–18). Retrieved from International Monetary Fund website:  
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp04.pdf>

13. Roy , R., Heuty , A., & Letouzé, Emmanuel. (2009). FISCAL SPACE FOR WHAT? ANALYTICAL ISSUES FROM A HUMAN DEVELOPMENT PERSPECTIVE (pp. 1–38). Retrieved from United Nations Development website:  
<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/FiscalSpaceforWhat.pdf>.
14. Sèna , K. G., & Brun, J. (2020). Tax reform and fiscal space in developing countries. *Eurasian Economic Review*, 2(4), 237–265.  
<https://doi.org/10.1007/s40822-019-00135-z>
15. Sena , K. G. (2019). De Facto Fiscal Space in Donorcountries and Their Aid Supply: To What Extent is Trade-related Aid Supply Affected? *South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance*, 8(1), 1–25.  
<https://doi.org/DOI: 10.1177/2277978719835615>
16. Ter-Minassian , T., Hughes , R., & Hajdenberg, A. (2008). Creating Sustainable Fiscal Space for Infrastructure: The Case of Tanzania. Retrieved from International Monetary Fund website:  
<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Creating-Sustainable-Fiscal-Space-for-Infrastructure-The-Case-of-Tanzania-22452>
17. The Platform for Collaboration , on T. (2021, September 7). Medium-Term Revenue Strategy (MTRS). Retrieved October 12, 2022, from <https://www.tax-platform.org/medium-term-revenue-strategy>
18. Williams, G., & Hay, R. (2005). “Fiscal space and sustainability from the perspective of the health sector.” (pp. 1–34). Retrieved from High-Level Forum on the Health Millennium Development Goal website:  
<https://thepolicypractice.com/sites/default/files/2020-05/fiscalspacehealth.pdf>
19. Schumpeter, J. A. (1991). *The economics and sociology of capitalism*. Princeton University Press. Cambridge University Press, 118–121.  
<https://doi.org/https://doi.org/10.1017/S1053837200004478>
20. Țibulcă, I.-L. (2021). Debt Sustainability: Can EU Member States Use Environmental Taxes to Regain Fiscal Space? *Sustainability*, 13(11).  
<https://doi.org/DOI:10.3390/su13115952>
21. Isabel , O., Matthew , C., & Kalaivani , K. (2017). Fiscal Space for Social Protection and the SDGs: Options to Expand Social Investments in 187 Countries (No. 48; pp. 1–71). Retrieved from International Labour Organization website: <https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=51537>

22. صندوق النقد , ا. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد (pp. 1–41). Retrieved from صندوق النقد العربي-website: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2021>
23. شبيبي, ع. ا., & شكوري, سيدي محمد. (2022). الحيز المالي و حدود الدين العام. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, 23(3), 35–66.
24. صندوق النقد العربي. (2020). الاصدار الثالث من تقرير نافذة على طريق الإصلاح: الإصلاحات الضريبية في الدول العربية (No. 3). Retrieved from صندوق النقد العربي-website: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-nafdht-ly-tryq-alaslah/aldaslahat-aldrybyt-fy-aldwl-alrbyt-2020>
25. الديوان الوطني للإحصائيات (2020, December 20). ons , dz. الجزائر بالارقام . Retrieved August 4, 2022, from www.ons.dz